الجمهورية الجزائرية الدّيمقراطية الشّعبية
وزارة التّعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد لمين دباغين سطيف2
كلية الحقوق و العلوم السياسية
مخبر دراسات وأبحاث حول المجازر الاستعمارية

ينظم مخبر دراسات وأبحاث
حول المجازر الاستعمارية
بالتّنسيق مع نيابة مديرية الجامعة
للبحث العلمي والدّراسات العليا

الملتقى الوطني الهجين
(حضوريا وعن بعد) الموسوم:

مستقبل القانون الدولي:
التكيف مع المشهد العالمي
المتغير ومعالجة الانتهاكات النظامية

بتاريخ: 29 جانفي 2026

- الرئيس الشرفي للملتقى:
  الأستاذ المميز الخير قشي مدير الجامعة
- مدير الملتقى: **الأستاذ الدكتور محمد بن أعراب**
  عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية
- رئيسة الملتقى: **الدكتورة حورية واسع**
- المنسق العام للملتقى: **الدكتور محمد بوزيدي شيطر**
- رئيسة اللّجنة العلمية: **الدكتورة صونيا بيزات**
- رئيسة اللّجنة التنظيمية: **الدكتورة نجاح غربي**
- مسؤول لجنة الإعلام والاتصال: **عبد الفتاح بلهامل**

رئيسة اللّجنة التّنظيمية:
غربي نجاح

أعضاء اللّجنة التّنظيمية:

- برباش العيد
- جلول ريمة
- مليزو كمال
- بن سعدون رضا
- جبل جمال
- فرطاس رابح
- شطيبي سامي
- مهني عامر
- شربي إكرام

ضوابط المشاركة في الملتقى:

- أن يكون موضوع الورقة البحثية المشارك بها ضمن محاور الملتقى،
وألا يكون قد سبق نشرها أو تقديمها في تظاهرة علمية أخرى
-مراعاة المعايير العلمية في كتابة البحوث الأكاديمية وفي الاقتباس وفي وثقنة الهوامش
-تكتب الورقة البحثية المشارك بها على برنامج الوورد بخط Simplified Arabic حجم 16 للمتن و 12 للهامش إذا كانت باللّغة العربية. وبخط Times New Roman حجم 12 للمتن و10 للهوامش بالنّسبة إلى الأوراق البحثية المكتوبة باللغتين الفرنسية والإنجليزية. وتدرج الهوامش في نهاية كل صفحة.
-لغة الملتقى هي اللّغة العربية غير أنّه تقبل الأوراق البحثية المحرّرة باللّغتين الفرنسية والإنجليزية.
-تحرّر الأوراق البحثية في حدود 12 صفحة على الأقلّ و20 صفحة على الأكثر بما فيها المراجع والملاحق. وترفق بملخّصين أحدهما باللغة العربية والآخر باللّغة الإنجليزية أو الفرنسية مع كلمات دالة في حدود خمس كلمات.
-تقبل المشاركات الفردية والثّنائية.
-ترفق المشاركات بمختصر السّيرة الذّاتية يتضمن اسم ولقب المشارك، الجامعة، الإيميل ورقم الهاتف.

مواعيد هامة:

أخر أجل لإرسال المداخلات كاملة: 15 جانفي 2026
الرّد على المداخلات المقبولة: 22 جانفي 2026
انعقاد الملتقى: 29 جانفي 2026.
ترسل المداخلات على الرّابط التّالي:

https://form.univ-setif2.dz/index.php/996789?lang=ar

رئيسة اللّجنة العلمية:
بيزات صونيا

أعضاء اللّجنة العلمية:

أ.د. بودوخة إبراهيم	جامعة سطيف 2
أ.د. لشهب صاش جازية	جامعة سطيف 2
أ.د. بوسعدية رؤوف	جامعة سطيف 2
د. حورية واسع	جامعة سطيف 2
د. شاكري سمية	جامعة سطيف 2
د. سعداوي كمال	جامعة سطيف 2
د. بيزات صونيا	جامعة سطيف 2
د. ناصري مريم	جامعة سطيف 2
د. حداد صورية	جامعة سطيف 2
د. غربي نجاح	جامعة سطيف 2
د. عفان يونس	جامعة سطيف 2
د. شيطر محمد بوزيدي	جامعة سطيف 2
د. جميلة كوسة	جامعة سطيف 2
د. جودي زينب	جامعة سطيف 2
د. بوصبع ريمة	جامعة سطيف 2
د. حمود صبرينة	جامعة سطيف 2
د. نمديلي رحيمة	جامعة سطيف 2
د. آيت شعلال نبيل	جامعة سطيف 2
د. منصوري رؤوف	جامعة سطيف 2
د. مرابط عبد الحكيم	جامعة سطيف 2
د. غجاتي عبد الحليم	جامعة سطيف 2
د. رمضاني مسيكة	جامعة سطيف 2
د. خبابة أميرة	جامعة سطيف 2
أ.د. بن أعراب محمد	جامعة سطيف 2
أ.د. غبولي منى	جامعة سطيف 2
أ.د. شوقي سمير	جامعة سطيف 2
د. قنوفي وسيلة	جامعة سطيف 2
د. قاسم لامية	جامعة سطيف 2
د. شيباني عبد الله	جامعة سطيف 2
د. مديحة دربال	جامعة سطيف 2
د. مخلوفي خضرة	جامعة سطيف 2
د. لرقط سميرة	جامعة سطيف 2
د. قريدي سامي	جامعة سطيف 2
د. مشري سلمى	جامعة سطيف 2
د. زبيري وهيبة	جامعة سطيف 2
د. بلهامل عبد الفتاح	جامعة سطيف 2
د. بن كسيرة شفيقة	جامعة سطيف 2
د. ملعب مريم	جامعة سطيف 2
د مهني وردة	جامعة سطيف 2
د. عيدون الحامدي	جامعة سطيف 2
د. شيشون عبلة	جامعة سطيف 2
د. بن موسى نبيل	جامعة سطيف 2
د. مهني هبة	جامعة سطيف 2
د. جعفري مفيدة	جامعة سطيف 2
د. طوبال بوعلام	جامعة سطيف 2

ديباجة الملتقى:

يشكّل القانون الدّولي نظاما مستقلا عن النّظم الدّاخلية للدول، وقد كان ثمرة مسيرة طويلة من التّطور ساهمت فيه حضارات من مختلف بقاع العالم، لكن الأوربيين سطوا على تسجيل بدايته بإضفاء الطّابع الأوربي عليه ثم الخروج به تدريجيا إلى العالمية، حيث يرجع معظم فقهاء الغرب ظهور هذا القانون بشيء من التّنظيم الواضح إلى أواسط النّهضة الأوربية، وتحديدا إلى تاريخ إبرام اتّفاقيات وستفاليا التي أنهت حرب الثّلاثين عاما في أوربا الوسطى سنة 1648م.

ومع التّطوّرات التي وصل إليها القانون الدّولي اليوم، توحي قراءة القواعد التي يتضمّنها من معاهدات، ممارسات عرفية ومبادئ توجيهية بوجود إطار تفاعلي ودّي بين الدّول يحمل في طيّاته التّكامل الدّولي والتّرابط البشري، وهذا ما لوّحت به المنظّمات الدّولية في مواثيقها التأسيسية، وعلى رأسها منظّمة الأمم المتّحدة التي وضعت الأمن الجماعي للدّول وتعزيز السّلام كأحد أهم أهدافها. لكن ما يحدث على أرض الواقع يكذّب هاته الرّواية المتفائلة، فقد شهدت السّنوات الأخيرة الماضية تحدّيات متعدّدة الجوانب: فمن الحروب التّجارية إلى الجائحة العالمية إلى تفاقم ظاهرة تغيّر المناخ إلى غزو أوكرانيا إلى حرب غزّة التي عرّت حقيقة (الإنسان الغربي) في ممارسة انتقائية تطبيق القواعد التي تخدمه دون القواعد التي تحدّد واجباته، وتقيم مسؤولياته في حالة انتهاكها. وهذا ما دفع الكثير إلى التّشكيك في قيمة القانون الدّولي ودوره في حلّ الأزمات الحديثة.

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
كلية الحقوق و العلوم السياسية
جامعة فرحات عباس سطيف 2
نيابة العمادة المكلفة
بما بعد التدرج و البحث العلمي
و العلاقات الخارجية

إشكالية الملتقى:

في خضم الأزمات المتتالية التي يشهدها المجتمع الدّولي، يصادف هذا العام 2025 مرور ثمانين سنة على تأسيس منظّمة الأمم المتّحدة، المركز المؤسّسي للنّظام القانون الدّولي الذي ارتضته الدّول الكبرى، وحدّدته كمرجعية لما يسمّى بحفظ السّلم والأمن الدّوليين، ومنحت لنفسها العضوية الدّائمة في أحد أجهزته الرّئيسية "مجلس الأمن"؛ المجلس الذي لم يتوان أحد أعضائه الدّائمين (روسيا) في غزو أوكرانيا، ولم يتردّد أحد أعضائه الآخرين (الولايات المتّحدة الأمريكية) في استخدام حق الفيتو ضدّ قرار يدعو إلى وقف النّار في الحرب على غزّة التي أبيد شعبها من قبل قوّة احتلال أفتت محكمة العدل الدّولية بعدم مشروعية تواجده.

ومن دون شك فإن مدّة كهذه من الزّمن، وانتهاكات بهذا المستوى من العنف والأسلوب الممنهج، دفعت معظم المراكز المختصة في دراسة القانون الدّولي إلى تكريس مؤتمرات لمراجعة محتوى هذا القانون من قواعد ومؤسّسات، والمساءلة عن تطبيقه. ولمواكبة هذا (الحراك القانوني) يطرح هذا الملتقى إشكالية رئيسية تتمحور حول حدود فعالية قواعد القانون الدّولي القائمة ومدى قدرتها على التّكيّف مع المشهد العالمي الذي غيّرته الأزمات الدّولية المتعاقبة، وعلى التّصدّي للانتهاكات النّظامية التي تعصف بالوجود البشري.

أهداف الملتقى:

- توفير منصة للأساتذة والباحثين في القانون الدّولي لطرح الرّؤى حول التحدّيات القانونية العالمية واقتراح الحلول لها.
- استعراض تطوّر المؤسّسات الدّولية ودورها في مواجهة التّحديات العابرة للحدود على غرار حقوق الإنسان، التّجارة، الهجرة والأمن.
- تعزيز مشاركة المجتمعات والأصوات غير الممثّلة بشكل كاف في تشكيل مستقبل النّظام القانوني الدّولي.
- تقييم الاستجابات القانونية للأزمات العالمية واستكشاف سبل الإصلاح.
- دراسة الآليات التي يمكن أن تقوّي الامتثال للمعايير، المعاهدات والقرارات الدّولية.
- الوقوف على الاعتبارات الإنسانية والأخلاقية في تطبيق القانون الدّولي.

محاور الملتقى:

المحور الأوّل: محطّات تطوّر القانون الدّولي وإرساؤه كآلية أيديولوجية في يد الدّول الكبرى

(السّيرورة التّاريخية لإرساء قواعد القانون الدّولي، مدى تمثيل القانون الدّولي للمصالح والقيم المشتركة بين الدّول، تحوّلات النّظام القانوني الدّولي من القطبية الثّنائية إلى النّظام العالمي المتعدّد الأقطاب، .....)

المحور الثّاني: الحوكمة العالمية والأطر المؤسّساتية

(دور المنظّمات الدّولية في تشكيل قواعد القانون الدّولي، صعود المنظّمات الإقليمية وتأثيرها على القانون الدّولي، الأداء المؤسّساتي للمنظّمات الدّولية تجاه الأزمات الحديثة (منظمة الأمم المتّحدة، منظمة الصّحة العالمية، منظّمة التّجارة العالمية.....)

المحور الثّالث: تحدّيات إنفاذ القانون الدّولي لحقوق الإنسان والقانون الدّولي الإنساني

(التّعامل مع أزمات الهجرة وقانون اللّاجئين في عالم متغيّر، موازنة السّيادة مع التّدخل الدّولي في الأزمات الإنسانية، قواعد المساواة في السّيادة وتقرير المصير للشّعوب، النّطاق الإقليمي لواجبات الدّول في حماية حقوق الإنسان، الانتهاكات الواسعة في النّزاعات المسلّحة الحديثة وأزمة الامتثال للقانون الدّولي الإنساني، دور المحاكم الدّولية والهيئات شبه القضائية في تفسير وتطبيق القانون الدّولي في سياق النّزاع المسلّح.....)

المحور الرّابع: الحوكمة العالمية لحماية البيئة

(الأطر القانونية والمؤسّساتية لمعالجة قضايا البيئة، التكيّف مع تأثيرات تغيّر المناخ، العدالة البيئية، التّفكير بعيد المدى حول حقوق الطبيعة وصحة الكوكب.....)

المحور الخامس: نظام بريتون وودز بين الأداء الاقتصادي وتحدّيات الأمن الاجتماعي

(تقويم نظام بروتون وودز الهيكلي، مسيرة نظام بروتون وودز نحو الاندماج في الاقتصاد العالمي، تأثير المؤسّسات المالية على حقوق الإنسان، الأمن الاجتماعي وسلطة المال، الاتّجاهات العالمية حول إعادة النّظر في نظام بريتون وودز: مبدأ السّوق الحرّة، دولرة السوق العالمية، العولمة، مفارقة الصّحة وجودة الحياة ....)